تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠

أ.د/ عادل المهدي أ.د/ عمر صقر الباحث/ أحمد صلاح الشافعي

أستاذ الاقتصاد بكلية إدارة الأعمال والتجارة الخارجية – جامعة حلوان مدرس مساعد بقسم الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية

Received : 6 / 11 / 2021 , Accepted : 15 / 12 / 2021

المستخلص :

تحتل قضية الأمن الغذائي اهتمام مختلف للدول والمؤسسات الدولية، وتسعى إلى وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تُسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي، فعلى المستوى العالمي ما يزال نحو ٧٦٨ مليون انسان وبما يمثل نحو ٩,٩% من سكان العالم يعانون من نقص التغذية في نهاية عام ٢٠٢٠. ومع تنامى التحديات المحتملة من التغييرات المناخية وندرة المياه والتصحر بالإضافة الي تزايد مناطق النزاعات والحروب، بالإضافة الي تزايد المخاوف من انتشار معدلات نقص التغذية والجوع في العالم.

وهدفت الدراسة إلى عرض مفهوم وابعاد الأمن الغذائي، وتطور حالة الأمن الغذائي في مصر ومحدداته، وتحديد أبرز التحديات الحالية والمحتملة والتي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستهدفة حتى عام ٢٠٣٠.

الكلمات الافتتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الموارد المائية، الأراضي الزراعية، التنمية المستدامة.

مقدمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي أحد القضايا الرئيسة التي تواجه العالم، والتي تحظى باهتمام المنظمات والهيئات الدولية، كما انه يمثل أحد قضايا الأمن القومي لاي بلد، كما تتميز قضية الأمن الغذائي بتعدد الأبعاد التي تشملها؛ لما لها من أبعاد إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، بالإضافة إلى القدرات الإنتاجية، وكيفية استغلالها بما يحقق الكفاءة والكفاية الإنتاجية. وبذلك قد تعددت التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العديد من الدول سواء المقدمة أو النامية في ظل التهديدات التي باتت تظهر بعض النتائج كندرة المياه، وانخفاض جودة الأراضي الزراعية والتغييرات المناخية.

وفي سبيل مواجهة التحديات التي تنذر بزيادة حدة انعدام الأمن الغذائي، فقد سارعت العديد من الدول في تحليل أوضاع الأمن الغذائي، ومصادر الغذاء والموارد الإنتاجية المتاحة ومدى وفرتها لوضع الاستراتيجيات المستقبلية لتأمين الاحتياجات المستقبلية من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي ودعم برامج التنمية المستدامة. وفي ذات السياق تضمنت خطة التنمية المستدامة في مصر لعام ٢٠٣٠ رؤية تقوم على إحداث التحول وتقر أننا نصبو إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، وعالم خال من الخوف والعنف ويلم فيه الجميع بالقراءة والكتابة ويتاح للجميع فيه فرص التعليم الجيد والحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وتتوافر فيه التغذية الكافية للجميع.

مشكلة الدراسة: تمثل مشكلة الدراسة في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع الاستراتيجية وانخفاض مستوى الأمن الغذائي خاصة مع تنامى التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستهدفة حتى عام ٢٠٣٠ ، وبما ينذر بعدم الوصول إلى الأهداف المحددة؛ فالتحديات المتعلقة بالمساحة الزراعية، وجودة الأراضي، وندرة المياه، والتغييرات المناخية، وضعف الاستثمار الزراعي، وتزايد الفجوة الغذائية، هذا بالتزامن مع الزيادة السكانية المضطردة مع الزمن وتزايد الاحتياجات الكلية من المواد الغذائية التي يتطلبها تلك الاعداد من السكان، الامر الذي يتطلب السعي الحثيث نحو توفير اطار شامل ومتكامل لحصر كافة العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى عرض حالة الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، وتحليل مدى التطور الذي شهدته مؤشرات الأمن الغذائي وأبعاد الأمن الغذائي على المستوي الكلى، كما تعرض الدراسة محاور خطة التنمية الزراعية حتى عام ٢٠٣٠ وأبرز التحديات التي تحول دون تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستهدف منها في عام ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في دراسة حالة الأمن الغذائي في مصر، وتحديد أبرز محدداته، وتوضيح أثر التغييرات المحتملة على حالة الأمن الغذائي لتفادى الآثار السلبية ومعوقات تحقيق خطط التنمية المستقبلية الخاصة بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي.

فرضية الدراسة: أدت التحديات التي تواجه النشاط الزراعي إلى انخفاض التقدم المتحقق نحو الأهداف المحددة للخطة الاستراتيجية للتنمية الزراعية لعام ٢٠٣٠.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي للبيانات المتاحة عن الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي، ومؤشرات الأمن الغذائي والأهداف المحددة وفقاً لإستراتيجية التنمية الزراعية ورؤية مصر لعام ٢٠٣٠، والمنهج التحليلي لأبرز التحديات التي تواجه الأنشطة الزراعية للوصول إلى التوصيات التي تساعد واضعي السياسات، ومتخذي القرار في تخطيط المشروعات المستقبلية والمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة والمحددة باستراتيجية التنمية الزراعية ورؤية مصر لعام ٢٠٣٠.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود الجغرافية للدراسة في نطاق حدود جمهورية مصر العربية، وتتمثل الحدود الزمنية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

الدراسات السابقة

أ. دراسة منال مشهور السيد على (٢٠١٨)[٨]

هدف البحث إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الزراعي المصري، وترتيب هذه العوامل وفقا لأهميتها النسبية في التأثير على قيمة الناتج الزراعي، وذلك بهدف التوصل الى أهم الحلول والمقترحات التي قد تفيد صناع القرار وراسمي السياسات الزراعية في معالجة المشكلات التي تتعرض لها تلك العوامل، والتي أدت الى تراجع مساهمة الناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي.

وقد استنتجت الدراسة أهمية كل من المساحة المحصولية وقيمة الصادرات الزراعية وقيمة القروض الزراعية كمحددات رئيسية للناتج المحلي الزراعي الذي يعاني من تراجع كبير في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي

ب- دراسة جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار (٢٠١٨)[٣]

هدفت الدراسة الي عرض أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية على مستوي القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) للتعرف على مدى مقدرة هذه المؤشرات في تفسير الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت الاقتصاد القومي والزراعي من تغيرات في الصادرات والواردات الكلية والزراعية والدخل القومي والزراعي أيضاً خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠١) ومدي توافق هذه المؤشرات وارتباطها ببعضها. وبدراسة **معدل التبعية** في مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالي ١١,٢٠% عام ٢٠٠١ وحد أعلي بلغ نحو ٣٤,٩٧% عام ٢٠٠٨ وقدر بنحو ٢١,١٧% كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) وهذا يعنى أن مصر تعتمد على الواردات بنسبة تقدر بحوالي ٢١,١٧% ومن الواضح ان الاقتصاد القومي المصري يتأثر بالتغيرات العالمية بدرجة كبيرة حيث ارتفع معدل التبعية في سنوات الازمة الاقتصادية التي بدأت عام٢٠٠٨.

ج- دراسة سحر البهائي (٢٠١٩)[٥]

يهدف التقرير إلى رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر، بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته، وأن يلبي حاجة واضعي السياسات ومتخذي القرار، وعرضت الدراسة أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي والتحديات التي تواجهه، كما رصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي. وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، والمكونة من الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي وإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، والسياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي، وأخيراً قضية سلامة وجودة الغذاء.

كما أوضحت نتائج التقرير التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر والتي من أهمها تدهور خصوبة الأراضي الزراعية والتعديات عليها، المخاطر التي تواجه الموارد المائية في مصر، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلاً عن تحديات أخرى تمثلت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية، وغياب الاهتمام الكافي بمنظومة التسويق الزراعي.

د- دراسة شحاتة عبد المقصود غنيم، عزام عبد اللطيف على السيد، واخرون (٢٠٢٠)[٦]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور الاستثمارات الزراعية المصرية، والوقوف على أسباب تدنى هذه الاستثمارات وكذا مشاكل ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر. وتبين من نتائج البحث أن قيمة الاستثمارات الزراعية الخاصة تزداد بنحو ٠,٣١٥ مليار جنيه سنويا في حين تزداد قيمة الاستثمارات الزراعية العامة بنحو ٠,١١٥ مليار جنيه سنويا، وكذا انخفاض نسبة إجمالي الاستثمارات الزراعية إلى إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٠٠) كما تبين انخفاض نسبة إجمالي الناتج المحلى الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلى القومي خلال نفس الفترة. كما أشارت نتائج البحث إلى ارتفاع كفاءة الاستثمار الزراعي الخاص وانخفاض كفاءة الاستثمار الزراعي العام.

وتوصلت الدراسة إلى أن مشاكل ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر فقد تلخصت في كل من المعوقات الادارية والاجرائية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية وأخيرا المعوقات الاعلامية والترويجية، وتوجد معوقات أخرى للاستثمار المحلى والأجنبي من أهمها عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرجال الأعمال من النواحي الأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والادارية والتشريعية والسياسية.

ه- محمد الشحات الزعبلاوي وغادة عبد الفتاح (٢٠٢٠)[٧]

يستهدف البحث دراسة وتحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، وقياس مدى تأثير كل منها، حيث يمكن تحديد الدور الذي يلعبه كل عامل من تلك العوامل، حتى يصبح من الممكن تحسين حالة الأمن الغذائي في مصر، وقد أوضحت النتائج أن أهم المحددات الرئيسية التي تظهر تأثيراً إيجابياً على حالة الأمن الغذائي المصري المقاسة، حيث تؤدى إلى (انخفاض انتشار نقص التغذية) هي: إجمالي صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تبين أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر تؤدى إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار ٠,٢٤٦% وكذلك الحوكمة متمثلة في مؤشر درجة تطبيق القانون، حيث أن تحسن مؤشر الحوكمة في مصر يؤدى إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار ٠,٧٣٩% كما تبين أن إدخال تحسينات على السعرات الحرارية الإجمالية تؤدى إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار ٠,٢٤٦%، كما أن قطاع الزراعة في مصر يحتاج إلى المزيد من استخدام تكنولوجيا الإنتاج المتطورة للارتقاء بمستوى الأمن الغذائي.

مفهوم الأمن الغذائي: نشأ مصطلح "الأمن الغذائي" عقب الأزمة الغذائية التي شاهدتها بداية حقبة السبعينات، وعقدت القمة العالمية الأولى للغذاء عام ١٩٧٤ لتحدد كيفية توفير الأمن الغذائي، ومعالجة الأزمة الغذائية على المستوى الدولي، ومواجهة المخاوف بشأن مستقبل الغذاء في العالم، ولذا تم وضع أولى مفاهيم الأمن الغذائي والذي ينص علي: "الإتاحة في كل الأوقات من الكميات الكافية على المستوى العالمي للسلع الغذائية الأساسية، لمقابلة التوسع المستمر في استهلاك الغذاء، وتجنب **التقلبات في الإنتاج والأسعار**"(١٧).

يتضح من التعريف السابق انه قد أصبحت وفرة أو إتاحة الغذاء (Availability Of Food) المحدد الرئيس للأمن الغذائي، وهو ما يعني الاعتماد على جانب العرض الذي يتحدد بمستوى إنتاج الغذاء، ومستويات المخزون وصافي التجارة، وبالتالي فإن الاهتمام بقضية الأمن الغذائي كان منصباً في البداية حول توفير السلع الغذائية الأساسية على المستوى الدولي، وإعتبار تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي في كل البلدان، إلا أن ضمان تفوق الإمدادات من الغذاء "العرض" عن الطلب على المستوى العالمي لم يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي، والدليل على ذلك: أن الكميات المتاحة من الغذاء في العالم تفوق الكميات المطلوبة، بل والحاجة من الغذاء، وبالرغم من ذلك مازال سدس سكان العالم يعانون نقص التغذية، حيث يتسم إنتاج الغذاء بالتفاوت الشديد بين الدول.

وقدمت منظمة الصحة العالمية تعريفاً للأمن الغذائي ينص على انه " الوضع الذي يحدث عندما يتمكن جميع البشر في كل الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن، يمكنهم من الحصول على حياة صحية وفعالة"(٢١). وقدرت منظمة الصحة العالمية: أن متوسط الحد الأدنى من الطاقة الغذائية المطلوبة لجسم الإنسان يقدر بنحو ١٨٠٠ سعرًا حراريًّا كحد أدني، والذي يعد أيضًا معياراً لتحديد إذا ما كان الفرد يعاني من نقص التغذية أم يتمتع بالغذاء الكافي، وبالتالي تقدير عدد ناقصي التغذية (٢١).

وتم وضع مفهوم أشمل للأمن الغذائي خلال قمة الغذاء العالمي عام ١٩٩٦، ليجمع الأبعاد المختلفة التي تم اكتسابها من خلال تلك المراحل التي تطور فيها مفهوم الأمن الغذائي، ويشمل كافة المستويات سواء الدولية أو الفردية، ونص على أن: "الأمن الغذائي يتحقق عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات الفرص المادية والاقتصادية في الحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية، وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"(١٦).

ثم تم إعادة صياغة التعريف ليضيف القدرة الاجتماعية، وليصبح التعريف المستخدم "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأفراد في جميع الأوقات الفرص المادية، والاجتماعية، والاقتصادية في الحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية، وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"(١٥).

بذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي انتقل من التركيز على جانب العرض فقط، إلى أضافة التركيز على جانب الطلب أيضا، وخاصة عند وضع مؤشرات لقياس حالة الأمن الغذائي، ليرتبط بالهدف الأساسي للأمن الغذائي، وهو حصول الأشخاص على الغذاء الكافي، والمغذي، والصحي، وبالتالي لم يعد تفوق عرض الغذاء عن الطلب هو فقط المحدد الأساسي للأمن الغذائي، بل أصبح الأمن الغذائي يتحدد بعدد من الأبعاد المختلفة.

الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي

ويمكن استعراض الأبعاد والمحددات الرئيسية للأمن الغذائي من خلال أربع مكونات رئيسة وهي:

الإتاحة: وتعنى وفرة الأنواع المناسبة من الغذاء وكفاية الكمية المتاحة من السلع الغذائية سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات أو حتى المساعدات والمعونات الغذائية لمقابلة الطلب الكلى. وهذا البعد يهتم بجانب العرض من معادلة الأمن الغذائي ويتحدد من خلال (إنتاج الغذاء، مستويات المخزون، صافي التجارة).

الحصول على الغذاء: ويستهدف هذا البعد التركيز على قدرة الأفراد في الحصول على الموارد المادية التي تمكنهم من الحصول على الكميات الكافية من الغذاء. [١٦] وهو ما يشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي توليها الحكومات للفئات ذات الدخول المنخفضة وسياسات مكافحة الفقر وبرامج الضمان الاجتماعي والمنح. وتتأثر القدرة في الحصول على الغذاء بعوامل السوق والأسعار والقوة الشرائية للأفراد وفرص التوظف.

استخدام الغذاء: يشير هذا البعد إلى كيفية إعداد الغذاء والاستفادة منة لتحقيق التغذية المثلى. ويشمل هذا البعد مجموعة من العوامل المؤثرة والمحددة له مثل (النظافة العامة، التطهير، جودة المياه، الممارسات الصحية في إعداد الطعام جودة الغذاء والأطعمة وتنوعها بما يحقق العناصر الأساسية المطلوبة لصحة الإنسان والتي تجنبه العديد من الأمراض) [٢].

الاستدامة والاستقرار: يعني توفير الكميات الكافية في كل الأوقات، وضمان تحقيق قدرة الأفراد في الوصول إلى الغذاء، وبالتالي ينعدم الأمن الغذائي في حالة عدم قدرتهم على الحصول على الغذاء كنتيجة للصدمات المفاجئة (سواء الاقتصادية، أو المناخية) أو الصدمات الدورية [٣]. وهو ما يشير إلى استمرار الحفاظ على البعدين الأول والثاني في جميع الأوقات. من خلال استدامة توفير الكميات الكافية واستدامة ضمان تحقيق حصول الأفراد على الغذاء.

تقييم حالة الأمن الغذائي على المستوي العالمي: يشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة في تقرير انعدام الأمن الغذائي في العالم، فإن العديد من بلدان العالم وخاصة النامي تعاني من تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، فما يزال نحو ٨,٩% من عدد سكان العالم يعانون من نقص التغذية، وهو ما يؤثر سلباً على مختلف أنشطة الحياة للفرد، وينعكس على الدولة من خلال زيادة الأمراض وانخفاض الدخل، وتراجع معدلات التنمية وانخفاض الإنتاجية. ولذا تم وضع العديد من الأهداف التي تسعى إلى تقليص معدلات الفقر ونقص التغذية في العالم، وقد حققت هذه الأهداف تقدماً في تقليص نسبة نقص التغذية من ١٣,٢% من عدد سكان العالم في عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٩% في عام ٢٠٢٠.

ويوضح الجدول رقم (١) إلى تطور عدد ناقصي التغذية في العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، يلاحظ اتجاه عدد نقص التغذية في العالم نحو الانخفاض من ٨١٩,٢ مليون شخص إلى٦١٣,٧ مليون شخص خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ٢٠١٤-٢٠١٦، الا ان الفترة التالية حتى عام ٢٠٢٠ شهدت زيادة عدد نقص التغذية إلى نحو بنحو ٦٨٣,٩ مليون نسمة مقابل ٦١٣,٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٦. وهو ما يشير إلى زيادة قدرها ٧٠ مليون نسمة، وترجع تلك الزيادة وفقا لمنظمة الفاو إلى زيادة مناطق النزاعات والحروب، والتأثيرات المناخية على بعض المناطق من العالم.

يوضح أيضا الجدول السابق (١) توزيع أعداد ونسب نقص التغذية الحاد في العالم، فقد احتلت أسيا أكثر المناطق في أعداد نقص التغذية والتي تستحوذ على ما يزيد عن نصف أعداد نقص التغذية في العالم والتي بلغت نحو ٣٨٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. ويلاحظ انخفاض نسبة نقص التغذية في اسيا من ١٤,٥% إلى ٨,٢% خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠، ويعود ذلك إلى أن زيادة معدلات التنمية والنمو الاقتصادي التي شهدتها كل من الهند والصين، والتي تستحوذان على أكثر أعداد نقص التغذية في العالم. كما تتركز أعداد نقص التغذية في بلدان جنوب صحراء افريقيا أذ تبلغ ٢٣٢ مليون شخص يعانون من الجوع ونقص التغذية في عام ٢٠٢٠، وبارتفاع بلغ نحو ٢٥% عن عام ٢٠٠٠، مع ملاحظة اتجاه نسب نقص التغذية إلى الانخفاض وهو ما يشير إلى زيادة معدلات النمو السكاني في تلك الدول.

وتسهم اتجاهات الأمن الغذائي هذه في زيادة خطر سوء التغذية لدى الأطفال ذلك أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر في نوعية النمط الغذائي، بما في ذلك نوعية الأنماط الغذائية للأطفال والنساء، وفي صحة

الإنسان بطرق مختلفة. وبلغت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم نحو ٢١,٣ % بما يصل إلى (١٤٤مليوناً) وبلغ عدد من يعانون من الهزال نحو (٤٧ مليوناً)، و(٣٨,٣ ملايين) من الوزن الزائد، في حين أن ما لا يقل عن ٣٤٠ مليون طفل كانوا يعانون من نقص التغذية.

جدول (١) تطور عدد ونسب نقص التغذية الحاد في العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

المنطقة	السنوات	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠١٠-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٦	٢٠١٨-٢٠٢٠
العالم	العدد	٨١٩,٢	٨٠٤	٦٣٦,٧	٦١٣,٨	٦٨٣,٩
	النسبة	١٣,٢	١٢,٣	٩	٨,٣	٨,٩
افريقيا	العدد	١٩٩,٨	١٩٧,١	١٩٤,٩	٢٠١,٤	٢٤٨
	النسبة	٢٤	٢١,٦	١٨,٣	١٧	١٩
شمال افريقيا	العدد	٨,٨	٩,٦	٩,٥	٩,٢	١٠,٧
	النسبة	٦	٥,٦	٥,٦	٥	٥,٤
جنوب صحراء افريقيا	العدد	١٨٤,٨	١٨٢,٨	١٧٩,٨	١٨٧,٨	٢٣٢
	النسبة	٢٨,١	٢٥	٢٠,٩	١٩,٦	٢١,٨
أمريكا الجنوبية	العدد	٥٦,٩	٥١,٨	٣٩,١	٣٧,٥	٤٩,٨
	النسبة	١٠,٨	٩,٣	٦,٥	٦	٧,٧
اسيا	العدد	٥٤٨,١	٥٤٣,٦	٣٩٤,٤	٣٦٦,١	٣٧٨
	النسبة	١٤,٥	١٣,٧	٩,٣	٨,٣	٨,٢

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي، اعداد متفرقة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

الأمن الغذائي في مصر

مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في مصر[٩] :

تشير مؤشرات الأمن الغذائي في مصر إلى تحسن نسبة عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٦، ألا ان الفترة التي شهدت معدلات مرتفعة من التضخم نتيجة تغير معدل الصرف أدت إلى اتجاه نسبة نقص التغذية إلى الارتفاع من ٤,٤% إلى ٥,٤%، وبالرغم من اتجاه نسب نقص التغذية نحو الانخفاض الطفيف إلا أن أعداد نقص التغذية شهدت نمواً من ٣,٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥,٤ مليون شخص في عام ٢٠٢٠. كما يتبين من الجدول التالي رقم (٢) ما يلي:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية بالكالوري من٣٢٦١ (ك/للفرد/اليوم) خلال الفترة ٢٠٠٠ إلى ٣٣٧٠، كما شهدت الفترة التالية من ٢٠١٦-٢٠٢٠ انخفاض متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية إلى ٣٢٦٧ (ك/للفرد/اليوم).
- شهد متوسط نصيب الفرد من البروتين ارتفاعاً من ٩٤,٣ (جم/الفرد/يوم) في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٢,١(جم/الفرد/يوم) ثم اتجهت نحو الانخفاض ليصل إلى ٩٧ (جم/الفرد/يوم).
- تحسنت نسبة البروتين من المصادر الحيوانية إلى إجمالي البروتين من نحو ١٧,٧ إلى ٢٤,٧.

جدول (٢) تطور أبرز مؤشرات الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

المؤشرات	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠١٠-٢٠١٢	٢٠١٨-٢٠٢٠
نسبة ناقصي التغذية إلى إجمالي السكان	٥,٢٠	٥,١٠	٥,٤٠
عدد ناقصي التغذية	٣,٧٠	٤,٣٠	٥,٤٠
متوسط نصيب الفرد من البروتين (جم/الفرد/يوم)	٩٤,٣٠	١٠٢,٧٠	٩٧,٠
نسبة البروتين من المصادر الحيوانية إلى إجمالي البروتين	١٧,٧٠	٢٥	٢٤,٧٠
متوسط السعرات الحرارية بالكلوري للفرد يومياً	٣٢٦١	٣٣٢٢	٣٢٦٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإحصائي FAOSTAT

تقييم الأمن الغذائي وفقاً لمؤشر الجوع العالمي: يتمثل الهدف من هذا المؤشر، تصميم أداة لقياس ورصد حالة نقص الغذاء والتقدم المحرز في محاربة الجوع على المستوى العالمي والاقليمي ومستوى الدول.

ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية:

- **نقص الغذاء:** نسبة السكان الذين لا يحصلون على المقدار الكافي من السعرات الحرارية.
- **هزال الأطفال:** نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات والذين يعانون من الهزال (عدم ملائمة أوزانهم مع أطوالهم).
- **تقزم الأطفال:** نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات والذين يعانون من التقزم (عدم ملائمة أطوالهم مع أعمارهم).
- **وفيات الأطفال:** معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات.

وتتراوح قيمة بين الصفر و١٠٠، وبناء على قيمة المؤشر يتم تقسيم الدول إلى خمس مجموعات وفقا لدرجة خطورة مشكلة الجوع: مجموعة الدول ذات المستوى المنخفض (قيمة المؤشر أقل من أو تساوي ٩)، مجموعة ذات المستوى المعتدل (قيمة المؤشر من ١٠-١٩,٩)، مجموعة ذات المستوى الخطير (قيمة المؤشر من ٢٠-٣٤,٩)، مجموعة ذات المستوى المقلق (قيمة المؤشر من ٣٥-٤٩,٩)، مجموعة ذات المستوى المقلق جدا (أكبر من أو تساوي ٥٠) ، وجاءت مصر في الترتيب ٥٤ عالميًا، بقيمة كلية للمؤشر ١٢,٥ نقطة، وهي بذلك تقع ضمن المجموعة الثانية ذات المستوى المعتدل[١٣].

تقييم الأمن الغذائي وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي: مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) هو مؤشر مركب لمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية والتي تشمل قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود عبر مجموعة من ١١٣ دولة. ويوضح جدول (٣) تطور قيم المؤشر الخاصة بمصر خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠.

يتبين من الجدول السابق رقم (٣) تذبذب قيم مؤشر الأمن الغذائي بين (٥٧ -٦٢) نقطة، ووفقاً لتقدير عام ٢٠٢١ بلغ قيمة المؤشر ٦٠,٨ ويلاحظ اتجاه المؤشر نحو الارتفاع خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ والذي بلغ ٦٢,٤ ثم أتجه نحو الانخفاض حتى عام ٢٠١٨ ليصل ٥٧ نقطة وهى أقل درجة بلغها المؤشر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠). وقد تحسن المؤشر العام والمؤشرات الفرعية المكونة لقيم المؤشر العام للأمن الغذائى العالمى فى عام ٢٠٢١، حيث بلغت قيمة المؤشر العام ٦٠,٨، وبلغ ومؤشر القدرة على تحمل تكلفة الغذاء ٦٦,٥ وهو ما يزيد عن المتوسط العالمى الذي يصل إلى ٥٦,٣، كما سجل مؤشر الاتاحة أو توافر الغذاء ٦٠ والذي يقترب من المتوسط العالمى ٦٠,٣، وفيما يتعلق بمؤشر الجودة وسلامة الغذاء فقد بلغ ٦٠,٧ بما يزيد عن المتوسط العالمي والذي يبلغ ٥٨,٢.

جدول (٣) تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي لمصر خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢١

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
قيم المؤشر	٥٨,٩	٥٨,٥	٥٩,٥	٦٢,٤	٥٩,٨	٥٨	٥٧	٦١,٣	٥٩,٨	٦٠,٨

Source: **website: < https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/Index>**

١. تقييم حالة الأمن الغذائي وفقاً لاستراتيجية التنمية الزراعية

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ رؤية تقوم على إحداث التحول وتصبو إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، وعالم خال من الخوف والعنف ويلم فيه الجميع بالقراءة والكتابة ويتاح للجميع فيه فرص التعليم الجيد والحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وتتوافر فيه التغذية الكافية للجميع.[١].

وتنص الرؤية لإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة إلى: "السعي إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام، ويعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً والحد من الفقر الريفي".[١١] **كما** نصت الرسالة على أن: "تحديث الزراعة

لتحقيق الأمن الغذائي لجموع المواطنين وتحسين مستوى معيشة السكان الريفين، وذلك بالارتقاء بكفاءة استخدام الموارد واستثمار كل من مقومات التميز الجغرافي السياسي لمصر والتباينات البيئية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية"

وفي ضوء الرؤية الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ وتحقيقاً لرسالتها فقد تحددت ستة اهداف لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى ٢٠٣٠ تتمثل فيما يلي

١- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفي
٢- الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية.
٣- زيادة الانتاجية الزراعية لوحدتي الارض والمياه.
٤- تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من سلع الغذاء الاستراتيجية.
٥- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية.
٦- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الطموحة لإستراتيجية التنمية الزراعية والتي تم صياغتها في عام ٢٠٠٧، وتحديد أهداف تدريجية للوصول إلى الغايات المنشودة، فنعرض فيما يلي واقع القطاع الزراعي ومكوناته وتطور معدل الإنتاج الزراعة والفجوة الغذائية، لتحديد مدى التقدم الذي تم إحرازه في سياق الاهداف التفصيلية لإستراتيجية التنمية الزراعية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

الإنتاج الزراعي والغذائي وتحديد الفجوة الغذائية في مصر

يعتبر قطاع الزراعة في مصر ركيزة من الركائز الأساسية للاقتصاد القومي حيث يسهم القطاع بنحو ١١% من الناتج المحلى الإجمالي ويساهم بحوالي ٢٢% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية فضلاً عن أنه يستوعب حوالى ٢٧% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد القومي كما أنه يحقق الإعاشة لأكثر من ٥٠% من إجمالي عدد السكان، وذلك علاوة على توفير الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للعديد من الأنشطة الصناعة المصرية، كما يعتبر القطاع الزراعي سوقاً للعديد من المنتجات الصناعية و المعدات الزراعية والأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات الزراعي.

ويمكن تحديد مدي مساهمة الإنتاج المحلى للقطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الغذائية وتحديد معدلات الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع والمجموعات الغذائية. ويمكن تحديد مفهوم كل من الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي كما يلي:

معدلات الاكتفاء الذاتي: يعبر الاكتفاء الذاتي عن درجة إمكانية بلد ما على إشباع احتياجات مواطنية من إنتاجه الوطني الخاص به، هو عبارة عن نسبة كمية الإنتاج الي كمية الاستهلاك كنسبة مئوية، فهو مقياس يعتمد في حسابة على الكميات دون القيم، وبذلك لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها، وعليه فنسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي تعطي انطباعا أكثر واقعية عن حالة الغذاء على المستوي الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاكي.

ويوضح الجدول (٤) تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٨. حيث يتبين ما يلي:

- حقق الإنتاج الزراعي معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من كل من الفواكه، والخضروات، والبيض، والنشويات وذلك في فترات الدراسة.
- اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب التي تضم كل من القمح والشعير والذرة الشامي والرفيعة والأرز نحو الانخفاض لتصل إلى ٤٥,٦% في عام ٢٠١٨، مقابل من ٦٩% في عام ٢٠٠٠. حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٥٨,٧% إلى ٤٧,٢%، كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الذرة من

٦٠,٧% إلى ٣٤% خلال نفس الفترة، وتصبح الفجوة الغذائية من الذرة الذي يعد من أهم المحاصيل المستخدمة كعلف للإنتاج الحيواني نحو ٦٦%.

- اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات نحو الانخفاض من ٥٦,٤% إلى ٣٧,٦% خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨)
- ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الالبان من ٩١,٨% إلى ٩٩,٣% خلال نفس الفترة.
- وارتفعت معدل الاكتفاء الذاتي من الأسماك من ٥٨,٥% إلى ٧٩,٤% خلال نفس الفترة، وما تزال هناك فجوة غذائية بنحو ٢١,٦%. كما اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن نحو الانخفاض من ٩٩% في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٤% في عام ٢٠١٨.
- كما انخفضت معدل الاكتفاء الذاتي من الأرز من ١٢٣% إلى ٦٥%، وهو ما يشير الى وجودة فجوة غذائية بنحو ٣٥%.
- وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتية من ٦٩,٧% إلى ٢٩% وبفجوة قدرها ٧١%.

جدول (٤) تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والغذائي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٨

السلع والزراعية	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨
محاصيل الحبوب	٦٩,١٠	٦٨,٩٠	٥١,٣٠	٥٦,٥٠	٤٥,٦٠
الفواكه	١٠٠,٧٠	١٠٤,٩٠	١٠٨,٠٠	١١٣,٢٠	١١٤,٦٠
الخضروات	١٠١,٨٠	١٠٣,١٠	١٠٣,٢٠	١٠٥,٦٠	١٠٣,٣٠
القمح	٥٨,٧٠	٦٢,١٠	٤٠,٧٠	٤٩,٠٠	٤٧,٢٠
الذرة	٦٠,٧٠	٥٨,١٠	٥٣,١٠	٥١,٦٠	٣٤,٠٠
الأرز	١٢٣,٨٠	١٢٦,٩٠	٨٨,٨٠	٩٢,٠٠	٦٥,٠٠
الدواجن	٩٩,٣٠	١٠٠,٠٠	٨٧,١٠	٩٤,٧٠	٨٤,٩٠
البيض	١٠٠,٠٠	١٠٠,٤٠	٩٩,٧٠	٩٩,٨٠	١٠٠,٠٠
الأسماك	٥٨,٥٠	٧٠,٩٠	٦٩,٧٠	٦٨,٠٠	٧٩,٤٠
اللحوم الحمراء	٧٤,١٠	٧٦,٢٠	٨١,٤٠	٦٨,٨٠	٦٩,٣٠
محاصيل السكر	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٢٠	٩٢,٤٠
محاصيل الزيوت	٦٩,٧٠	٥٩,٤٠	٣٣,٥٠	٣٨,٤٠	٢٩,٠٠
الالبان	٩١,٨٠	٩٤,٧٠	٩٠,٦٠	٩٩,٥٠	٩٩,٣٠
النشويات	١٠٤,٥٠	٥٠.١١٠	١٠٤,٨٠	١٠٨,٥٠	١٠٦,٥٠
البقوليات	٥٦,٤٠	٤٢,٠٠	٣٦,٣٠	٤٨,٠٠	٣٧,٦٠

المصدر: تم أعداها من خلال الباحث بالاعتماد على بيانات الميزان الغذائي بموقع منظمة الأغذية والزراعة.

وبمقارنة معدل الاكتفاء الذاتي الفعلي والمقدر من خلال الاستراتيجية التنمية الزراعية نجد أن:

- حددت الخطة الإستراتيجية للتنمية الزراعية زيادة انتاج القمح في عام ٢٠١٧ و٢٠٣٠ بنحو ١٢٠٠٠ ألف طن، ١٥١٢٠ ألف طن على الترتيب، وبما يحقق اكتفاء ذاتي بنسبة ٧٣,٩%، ٨٠,٨% على الترتيب. الا ان الإنتاج الفعلي من القمح بلغ نحو ٨٤٢٣ ألف طن، وبما يعادل نحو ٤٧% من حجم الكميات المتاحة للاستهلاك. وهذا ما يشير إلى عدم تحقيق الهدف المحدد من خلال استراتيجية التنمية الزراعية في ٢٠١٧.
- وفيما يتعلق بمحصول الأرز فقد حددت الإستراتيجية تقليل الإنتاج الكلى من الأرز والذي يتم انتاجها بما يزيد عن حجم الاستهلاك بنحو ١٢٦% بهدف تقليل المياه المستخدمة لإنتاجه، مع المحافظة على استمرارية تحقيق الاكتفاء الذاتي عند مستوي ١٠٥% في عام ٢٠١٧، الإ ان معدل الاكتفاء انخفض ليصل إلى ٦٥% فقط، وبالتالي الاتجاه نحو الاستيراد لتوفير الاحتياجات المطلوبة.
- كما حددت الخطة الإستراتيجية زيادة إنتاج الذرة الشامية إلى ١٢٦٠٠ ألف طن وبما يحقق معدل اكتفاء يصل ٧٨%، إلا أن الإنتاج الفعلي من الذرة الشامية اتجه نحو الارتفاع حتى عام ٢٠١٥، قبل ان ينخفض في عام ٢٠١٧ ويصل إلى نسبة اكتفاء ذاتي ٣٥% فقط.

- وحددت الخطة زيادة إنتاج الأسماك واللحوم الحمراء والدواجن لتصل إلى معدلات اكتفاء ١٠٨,٧%، ٧٧,٣%، ١٠٠% في عام ٢٠١٧ إلا ان المعدلات التي حققتها تلك المنتجات بلغت ٧٩%، ٦٩%، ٨٤%. وهو ما يشير إلى انخفاض التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة بالنسبة للأسماك، والدواجن وتحقيق الاكتفاء المستهدف للحوم الحمراء وفقاً للخطة الإستراتيجية.

جدول (٥) مقارنة بين التقديرات المخططة والفعلية لمعدلات لاكتفاء الذاتي

المؤشرات	القمح	الأرز	الذرة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
نسب الاكتفاء الذاتي الفعلية في ٢٠١٧	%٤٧	%٦٥	%٣٤	%٦٩	%٨٤,٩	%٧٩,٤
التقديرات المستهدفة للاكتفاء الذاتي في عام ٢٠١٧	%٧٣,٩	%١٠٥,٢	%٧٨,٣	%٧٧,٣	%١٠٠	%١٠٨,٧
التقديرات المستهدفة للاكتفاء الذاتي في عام ٢٠٣٠	%٨٠,٨	%١٠٣,١	%٩١,٩	%٩٣,٣	%١٠٠	%٩٩,٤

المصدر: تم إعدادها من خلال الباحث من خلال مقارنة بيانات الخطة الاستراتيجية، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة.

أثر انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي على التجارة الخارجية : تشير معدلات الإنتاج الزراعي ومقارنتها بالاستهلاك المحلى إلى انخفاض حجم الإنتاج عن حجم الاستهلاك المطلوب، وبالتالي الاعتماد على الواردات في تلبية الاحتياجات وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ومع زيادة حجم الفجوة الغذائية، زاد حجم الواردات سواء من خلال الكميات أو القيمة نتيجة التغييرات التي شهدها معدل الصرف الأجنبي في مصر، وقد أدت هذه الزيادة في ارتفاع فاتورة الاستيراد، وزيادة قيمة العجز في ميزان المدفوعات وهذا ما يتضح من الجدول التالي رقم (٦):

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) تطور كل من معدل الصرف الأجنبي، وقيمة إجمالي الصادرات، وقيمة إجمالي الواردات، وقيمة العجز في الميزان التجاري وقيمة الصادرات والواردات الزراعية. ويتضح اتجاه معدل الصرف الأجنبي نحو الارتفاع من نحو ٣,٤ جنية للدولار إلى نحو ١٥,٨٢ جنية للدولار، خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

جدول (٦) تطور مؤشرات التجارة الخارجية للنشاط الزراعي وأثرها على الميزان التجاري

السنوات	معدل الصرف الأجنبي (جنية / دولار)	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	قيمة (الفائض/ العجز) في الميزان التجاري الإجمالي	قيمة الصادرات الزراعية	قيمة الواردات الزراعية	عجز الميزان التجاري الزراعي	تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (%)
٢٠٠٠	٣,٤١	١٦,٣٥	٤٨,٦٥	٣٢,٣٠-	١,٨٠	٦,٣٩	٤,٥٩-	٢٨,٢٠
٢٠٠٥	٥,٧٨	٦١,٦٣	١١٤,٦٩	٥٣,٠٦-	٦,٢٠	١٣,٦٧	٧,٤٧-	٤٥,٤٠
٢٠١٠	٥,٦٢	١٥٤,٨٥	٣٠٠,٣٦	١٤٥,٥١-	١٧,٥٠	٢٦,٣٥	٠٨,٨٥-	٦٦,٤٠
٢٠١٥	٧,٦٩	١٦٣,٢٥	٥٦٨,٩١	٤٠٥,٦٦-	٢٠,٥٠	٣٠,٣٨	٠٩,٨٨-	٦٧,٥٠
٢٠٢٠	١٥,٨٢	٣٠٩,٧٤	٦٨٧,٣٢	٣٧٧,٥٨-	٤٧,١٠	٧٢,١٦	٢٥,٠٦-	٦٥,٣٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرت إحصاءات التجارة الخارجية، اعداد متفرقة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

يتضح من الجدول (٦) أن الميزان التجاري يعاني من حالة عجز، وقد اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري من ٣٢ مليار جنية إلى ٣٧٧,٥ مليار جنية. كما اتجه العجز بين الصادرات والواردات الزراعية من ٤,٥ مليار جنية إلى ٢٥ مليار جنية. وبالرغم من زيادة قيم العجز في الميزان التجاري الزراعي إلا أن معدل تغطية الصادرات للواردات الزراعية ارتفعت من ٢٨% إلى نحو ٦٥,٣%. ويلاحظ أن زيادة معدل تغطية الصادرات للواردات لا يرجع لانخفاض قيمة الواردات، انما يرجع لزيادة قيمة الصادرات بمعدلات

تفوق معدلات الزيادة في الواردات الزراعية. وقد اتجهت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات من ١١% في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٢% من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٢٠. بينما اتجهت نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات نحو الانخفاض من ١٣% في عام ٢٠٠٠، إلى ١٠,٤% في عام ٢٠٢٠.

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي: يعد القطاع الزراعي واحداً من أهم القطاعات السلعية ذات الأهمية البالغة في الإسهام في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن كونه القطاع المنوط به تحقيق الأمن الغذائي بمصر، وموردا رئيسياً للمواد الخام والموارد الإنتاجية للنشاط الصناعي، ويعد قطاعاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وما يتبعها من تحقيق نمو اقتصادي.

وقد ارتفعت قيمة الناتج الزراعي بشكل مطرد من ٥٢,٧ مليار جنية إلى نحو ٦٦٨,٧ مليار جنية في عام ٢٠٢٠، وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٦,٧% إلى ١٢,١% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠. كما يتضح من خلال الجدول (٧) كما يلي:

وبالتالي يمكن القول إن القطاع الزراعي يعاني من انخفاض إنتاجيته الحالية عن تحقيق معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب المحاصيل والمجموعات الغذائية، مع اتجاه هذه المعدلات نحو الانخفاض خلال الفترة ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٨، وبالتالي زيادة درجة الانكشاف الغذائي والاعتماد على الواردات بما يستلزم ضرورة التصدي للتحديات التي تقف حالاً دون تحقيق التنمية الزراعية المستهدفة، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي. ويمكن عرض أبرز التحديات التي تواجه التنمية الزراعية من خلال عرض الإمكانات المتاحة للقطاع الزراعي وتطورها.

جدول (٧) تطور مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

(القيمة بالمليار)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي	الناتج المحلى الزراعي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي (%)
٢٠٠٠	٣١٥,٦٧	٥٢,٧٢	١٦,٧
٢٠٠٥	٥٠٦,٥١	٧٥,٤٧	١٤,٩
٢٠١٠	١١٥٠,٥٩	١٦١,٠٨	١٤
٢٠١٥	٢٤٧٣,١	٢٧٩,٤٦	١١,٣
٢٠٢٠	٥٥٢٦,٩٥	٦٦٨,٧٦	١٢,١

المصدر: البنك الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، مؤشرات التنمية العالمية

الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعي:

الأراضي الزراعية: بلغت أجمالي مساحة الأراضي المنزرعة ٩,١٩ مليون فدان بحسب تقديرات ٢٠١٨، مقابل ٩,١ في ٢٠١٥ وبزيادة قدرها ٠,٦%. كما بلغ إجمالي المساحة المحصولية ١٦,١ مليون فدان وبزيادة قدرها عن عام ٢٠١٥. وتتوزع المساحة المنزرعة بين الأراضى القديمة والتي تصل إلى ٦ مليون و٩٥ ألف فدان، و٣ ملايين و٩٨ ألف فدان بالأراضي الجديدة المستصلحة[٢]. ويوضح الجدول (٨) تطور مساحة الأراضي المنزرعة والمساحة المحصولية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨.

جدول رقم (٨) تطور مساحة المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨

القيمة بالألف فدان

السنوات	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية	نصيب الفرد من المساحة المنزرعة
٢٠٠٠	٧٨٣٦	١٤٠٢٧	٠,١٣
٢٠٠٥	٨٣٨٥	١٤٩٢٠	٠,١٢
٢٠١٠	٨٧٤١	١٥٣٥٣	٠,١١
٢٠١٥	٩٠٩٦	١٥٨٠٠	٠,١٠
٢٠١٨	٩١٩٣	١٦٠٦١	٠,١٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام – الزراعة، اعداد متفرقة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١).

ويتضح من الجدول أتجاه المساحة المنزرعة والمحصولية نحو الارتفاع خلال الفترة ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٨، إلا أن معدل نمو المساحة المنزرعة أقل من معدل النمو السكاني، لذا اتجه نصيب الفرد من المساحة المنزرعة نحو الانخفاض المستمر خلا الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٨.

وتواجه الموارد الحالية من الأرضي الزراعية العديد من التحديات والتي يمكن تحديد أبرزها فيما يلي:[١٢]

١- **تبوير الأراضي الزراعية**

٢- **التجريف**

٣- **أراضي الزراعات الجافة والتصحر:** وهي المخاطر التي تتعرض لها الأراضي الصحراوية المستصلحة أثناء فترات الجفاف حيث النقص في معدلات هطول الأمطار عن المعدلات الطبيعية لها في منطقة ما خلال عدة سنوات متتالية بشكل لا يعادل كمية البخر من تلك الأراضي مما يؤدي إلى تعرية سطح التربة من النباتات مما يجعله أحد أسباب التصحر حيث تتدهور خصوبة وإنتاج الأرض.

٤- **البناء على الأراضي الزراعية:** مع ازدياد أعداد السكان والحاجة إلى الامتداد العمراني ازدادت ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية وقد ساعد على ذلك الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء مقارنة بأسعار الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن استقطاع جزء من الأرض الزراعية وتحويلها إلى مباني ومنشآت من شأنه التأثير على معدلات الإنتاج الزراعي. بلغ عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية حوالي ١,٧٩٦ مليون حالة بإجمالي يبلغ حوالي ٧٩,٨٦٠ ألف فدان، وذلك خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ في حين بلغت المساحة من الأراضي الزراعية التي تم التعدي عليها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) حوالي ٧١,٣٣٣ ألف فدان على مستوى الجمهورية. وأنه نتيجة الزيادة السكانية والتعدي على الأراضي والتي تفوق الزيادة في المساحة المنزرعة انخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان من حوالي ٠,٢٣فدان عام ١٩٦٠ ليبلغ حوالي ٠,١٠ فدان عام ٢٠١٦ بنسبة انخفاض تقدر بنحو ٥٦% خلال تلك الفترة.

وعلى مستوى الأثر الاقتصادي للتعدي على الأراضي الزراعية على بعض المحاصيل الاستراتيجية فقد تبين أنه بلغ متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الصيفية المدروسة بالبحث حوالي ٥٢,٣١ ألف فدان، ومتوسط كمية مفقودة تبلغ حوالي ٢٢٣,٤٤٠ ألف طن، وبمتوسط قيمة مفقودة بلغ حوالي ٤٥٧,٢٦٣ مليون جنية، في حين بلغ متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الشتوية المدروسة حوالي ٤٦,٦٩١ ألف فدان، وبمتوسط كمية مفقودة بلغ حوالي ٢٧٩,٢٠٣ ألف طن، في حين بلغ متوسط القيمة المفقودة حوالي٣٩٧,٠٠٨ مليون جنية.[١٢]

الموارد المائية: تعتبر قضية المياه من أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك بين دول العالم، ويتفق السياسيين والباحثين على حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه العالم نتيجة للنقص المتوقع في موارد المياة ما لم يتم ترشيد استخدام موارد المياه المتاحة وتوظيفها بصورة أكثر فاعلية. وتقدر إجمالي الموارد المائية في مصر بحوالي ٦٤,٤ مليار متر مكعب سنوياً، تأتي من موارد تقليدية وموارد غير تقليدية كما يتبين من الشكل رقم (٢-٩). وتتوزع مصادر الموارد المائية في مصر كما يلي:

مياه النيل: تبلغ حوالي ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنة طبقاً لاتفاقية الانتفاع الكامل لمياه نهر النيل بين مصر والسودان لعام ١٩٥٩.

الأمطار والسيول: تبلغ حوالي ١,٣ مليار متر مكعب سنة.

المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة: من الصحراء الغربية والشرقية وسيناء

والوادي والدلتا: تبلغ حوالي ٧,٥ مليار متر مكعب سنة وذلك في حدود السحب الآمن.

تحلية مياه البحر: تبلغ حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب/سنة

تشير الاحتياجات المائية في مصر إلى أن قطاعي الزراعة وقطاع الشرب أكثر القطاعات استهلاكاً للمياة، حيث يستهلك قطاع الزراعة حوالي ٦٣,٢٥ مليار متر مكعب مع حساب الفاقد في التوزيع للترع، ويستهلك قطاع الشرب حوالي ١٠,٥٥ مليار متر مكعب سنة، الأمر الذي يستوجب معرفة كميات المياه المستخدمة في القطاع الزراعي والفواقد الناجمة عن شبكة النقل والتوصيل، ومعرفة متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب النقية المنتجة، والمياه المستهلكة والفواقد الناجمة عن شبكة التوزيع، ووضع مقترحات للتقليل من هذه الفواقد.

وتشير بيانات كميات المياة عند أسوان بنحو ٥٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٨، بينما بلغت كميات المياه عند أفمام الترع نحو ٤٦ مليار متر مكعب، والمتوفرة عن الحقول ٤١,٩ مليار متر مكعب. وتشير هذه البيانات أن كفاءة شبكة النقل والتوصيل للمياة بلغت نحو ٨٢% فقط بين الكميات المتوفرة عند أسوان إلى الكميات المتوفرة عند الحقول، وذلك لان كميات كبيرة تفقد أثناء عملية النقل والتوصيل. وتقف طرق الري التقليدية (الري بالغمر) كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه تنمية وترشيد الموارد المائية في مصر، كما تُسهم في زيادة ملوحة الأراضي القديمة، وانفاض جودتها. وعلية فإن تطبيق استراتيجية التحول إلى طرق الري الحديثة قد يساهم في توفير ما لا يقل عن ١٠ مليار متر مكعب من المياة سنوياً.

الاستثمارات الزراعية: يعاني الاقتصاد المصري خلال السنوات الطويلة الماضية من ضعف معدلات الاستثمار بوجه عام وفي قطاع الزراعة على وجه الخصوص. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه سيكون من الصعب تحقيق أهداف "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ "سواء على المستوى الكلى أو في قطاع الزراعة، فبينما يتطلب النمو المرتفع والقابل للاستدامة زيادة معدل الادخار المحلى إلى نحو ٣٠-٣٥% من الناتج المحلى الإجمالي، بلغ معدل الادخار من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٩/٨-٢٠١٢/١١) نحو ١٦% في المتوسط سنويا بل وانخفض الى ٣,١% في عام ٢٠١٧/٢٠١٦. وقد بلغ معدل إجمالي الاستثمار المنفذ خلال الفترة (٢٠٠٢/٠١- ٢٠١٨/١٧) حوالي ١٦% من الناتج المحلى الإجمالي في المتوسط سنوياً، وكان الأمر أكثر صعوبة في قطاع الزراعة، حيث بلغ هذا المعدل ٥,٦% بما لا يشكل سوى حوالي ربع المعدل الذي استهدفته الإستراتيجية[١٠].

الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي: بالرغم من أن قطاع الزراعة في مجمله قطاع خاص إلا أن الاستثمار الخاص مازال أقل من الحجم المأمول، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى محدودية الطاقة الادخارية للسكان في الريف نتيجة محدودية دخولهم من ناحية، ونمط توزيع الدخل الزراعي من ناحية أخرى، إذ أن حوالي ٨٥% من الحيازات الزراعية تقل مساحة كل منها عن خمسة أفدنة[٢]. يتبين من الجدول التالي رقم (٩) تطور حجم الاستثمارات الزراعية للقطاعين العام والخاص.

وتشير بيانات جدول رقم (٩) أن الاستثمارات الزراعية الخاصة أخذت في التذبذب صعودا وهبوطًا على مدى الفترة الزمنية موضوع الدراسة، حيث بلغ حدها الأدنى حوالي ٢,٧٠ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٢ تمثل حوالي ٥٠,٢% من إجمالي الاستثمارات الزراعية، وبمعدل نمو عامي ٢٠١١-٢٠١٢ نحو ٢٤,٤% بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٨ بنحو ١٦ مليار جنيه تمثل نحو من ٦٤% من إجمالي الاستثمارات الزراعية البالغ نحو ٢٤,٩٨٧ مليار جنيه في نفس العام وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو ٤١,٦%.

الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي: يتضح من بيانات جدول رقم (٩) أن الاستثمارات الزراعية بالقطاع العام أخذت في التذبذب صعودا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) حيث بلغ حد أدنى نحو ٢,٤٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٧ تمثل حوالي ٣١,٢% من إجمالي الاستثمارات الزراعية. بمعدل نمو بين عامي ٢٠٠٦،٢٠٠٧ بلغ قرابة - ١٣,١% بينما بلغ حدها الأقصى عام ٢٠١٨ نحو ٨,٩٨٧ مليار جنيه تمثل نحو ٣٥,٩٧% من إجمالي الاستثمارات الزراعية، وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو ٤٨,٨%.

جدول (٩) تطور حجم الاستثمارات الزراعية في كل من القطاع العام والخاص خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨

السنة	الاستثمارات الزراعية بالأسعار الجارية			معدل نمو الاستثمارات الزراعية			نسبة الاستثمارات الزراعية	
	الخاص	العام	الإجمالي	الخاص	العام	الإجمالي	الخاص الى الإجمالي	العام إلى الإجمالي
٢٠٠٠	٤,٠٢١	٣,٢١٣	٨,١٣٤	-	-	-	٤٩,٤	٣٩,٥
٢٠٠١	٥,٣٠٩	٢,٨٨٨	٨,١٩٧	٣٢,٠	١٠,١-	٠,٨	٦٤,٨	٣٥,٢
٢٠٠٢	٥,٨٩٨	٣,٦٩٧	٩,٥٩٤	١١,١	٢٨,٠	١٧,٠	٦١,٥	٣٨,٥
٢٠٠٣	٣,١٨٣	٣,٢٢٠	٦,٤٠٣	٤٦,٠-	١٢,٩-	٣٣,٣-	٤٩,٧	٥٠,٣
٢٠٠٤	٤,٠٠٠	٣,٥٥٩	٧,٥٥٩	٢٥,٧	١٠,٥	١٨,١	٥٢,٩	٤٧,١
٢٠٠٥	٤,٢٥٠	٣,١٧٠	٧,٤٢	٦,٣	١٠,٩-	١,٨-	٥٧,٣	٤٢,٧
٢٠٠٦	٥,٢٤٤	٢,٨٠٠	٨,٠٤٤	٢٣,٤	١١,٧-	٨,٤	٦٥,٢	٣٤,٨
٢٠٠٧	٥,٣٥٨	٢,٤٣٤	٧,٧٩١	٢,٢	١٣,١-	٣,١-	٦٨,٨	٣١,٢
٢٠٠٨	٥,٢٢٣	٢,٨٥٠	٨,٠٧٣	٢,٥-	١٧,١	٣,٦	٦٤,٧	٣٥,٥
٢٠٠٩	٤,١١٩	٢,٧٤٣	٦,٨٦٢	٢١,١-	٣,٨-	١٥,٠-	٦٠,٠	٤٠,٠
٢٠١٠	٣,٨٦٥	٢,٨٧٨	٦,٧٤٣	٦,٢-	٤,٩	١,٧-	٥٧,٣	٤٢,٧
٢٠١١	٣,٥٥٨	٣,٢٧٦	٦,٨٣٤	٧,٩-	١٣,٨	١,٤	٥٢,١	٩.٤٧
٢٠١٢	٢,٦٩٨	٢,٦٧٢	٥,٣٧١	٢٤,٢-	١٨,٤-	٢١,٤-	٥٠,٢	٤٩,٧
٢٠١٣	٥,٤٣٤	٢,٩٥٠	٨,٣٨٤	١٠١,٤	١٠,٤	٥٦,١	٦٤,٨	٣٥,٢
٢٠١٤	٧,٤٨١	٤,١٤٦	١١,٦٢٧	٣٧,٧	٤٠,٥	٣٨,٧	٦٤,٣	٣٥,٧
٢٠١٥	٨,٢٠١	٥,٢١٣	١٣,٤١٤	٩,٦	٢٥,٧	١٥,٤	٦١,١	٣٨,٩
٢٠١٦	١١,٢٤٠	٥,٢٥١	١٦,٤١٩	٣٧,١	٠,٧	٢٢,٩	٦٨,٢	٣١,٤
٢٠١٧	١١,٣٠٠	٦,٠٣٩	١٧,٣٣٩	٠,٥	١٥,٠٠	٥,١	٦٥,٢	٣٤,٨
٢٠١٨	١٦,٠٠٠	٨,٩٨٧	٢٤,٩٨٧	٤١,٦	٤٨,٨	٤٢,٤٥	٦٤,٠٣	٣٥,٩٧
المتوسط	٦,١٣	٣,٦٥	٩,٧٨	١٤,١٦	٧,٠٨	٨,٠٩	٦٢,٧	٣٧,٣

المصدر: الموقع الإليكتروني لوزارة التنمية والتخطيط والمتابعة.

وقد حققت خطة التنمية متوسطة المدي (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) قفزة نوعية مقارنة بخطة العام (٢٠١٧/١٦) من حيث احتوائها على سياسات خاصة بتحقيق الأهداف المختلفة الخاصة بجوانب التنمية المستدامة لقطاع الزراعة. تمثلت في:

- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ومراجعة التشريعات والسياسات الزراعية لضمان اتساقها مع السياسات الأخرى ذات الصلة
- التوسع في تقديم القروض الميسرة لأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين وشباب الخريجين.
- لم يتم اعتماد استثمارات بالحجم الذي يتناسب مع الأهداف الطموحة الواردة بالخطة خاصة وأن الاستثمارات المعتمدة تخص الزراعة والري معاً، حيث بلغت للعام الأول (٢٠١٩/١٨) من هذه الخطة متوسطة المدى ٤,١ مليار جنيه بما يشكل حوالي ٢,١% فقط من الناتج المحلى الزراعي المقدر للعام المذكور.

ويمكن إجمال المشاكل ذات الصلة بالاستثمار العام فيما يلي [١١]:

- محدودية مياه الري وانخفاض كفاءة استخدامها.
- عدم الاستفادة المناسبة من امكانات الجهات البحثية.
- ضعف جهاز الإرشاد الزراعي.
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية.
- تقليدية وضعف نظم التمويل الزراعي.

التحديات المتعلقة بالتغييرات المناخية

كشفت تقارير منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" عن أن تغيُّرات المناخ تهدد قدرتنا على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتُعَد انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن النشاط البشري محركًا رئيسيًّا لهذه التغيرات. ووفق تقرير لها صدر في ٢٠١٨، فإن للتغير المناخي آثارًا مباشرة وغير مباشرة على الإنتاجية الزراعية، تتضمن تغيُّر أنماط هطول الأمطار، والجفاف، والفيضانات، وإعادة التوزيع الجغرافي للآفات والأمراض، وإن الكميات الهائلة من ثاني أكسيد الكربون التي تمتصها المحيطات تتسبب في التحمُّض، مما يؤثر على صحة محيطاتنا وأولئك الذين تعتمد سبل عيشهم وتغذيتهم عليها.

وقد انعكست التغيرات المناخية على القطاع الزراعي في مصر، فقد أعطى موسم الصيف ٢٠١٨ وموسم الشتاء ٢٠١٩، أمثلةً لتأثير التغيرات المناخية، على سبيل المثال كان شتاء عام ٢٠١٨ قصيرًا وكانت درجات الحرارة في المنطقة الدافئة، فتسبب ذلك في أن معظم أشجار الفاكهة المتساقطة والزيتون لم تستوفِ احتياجاتها من البرودة، لدرجة أن إنتاجية الزيتون في معظم المناطق انخفضت بنسبة أكبر من ٧٠%. كما تأثر أيضًا محصول المانجو، عندما حدث في شهري مارس وأبريل ٢٠١٨ زيادةٌ كبيرة في الموجات الحارة والموجات حمالة الرمال والأتربة، كانت بعض أشجار الفاكهة في مرحلة الإزهار والعقد مثل المانجو والنخيل، ما تسبب في تساقط للعقد وفشل الاكثار.

وبالنسبة للمحاصيل الحقلية، كانت البطاطس في مرحلة بداية الصب، أولى مراحل عملية الإكثار، فحدثت موجة من الرياح الحارة جدًّا أثرت على هذه المرحلة، مما أسهم في خفض الإنتاجية بحوالي من ٣٠ إلى ٤٠%، كذلك انخفضت إنتاجية القمح على مستوى الجمهورية ٢٠١٨ حوالي من ٤٠ إلى ٥٠%، والمانجو حوالي ٣٥%، والزيتون من ٧٠ إلى ٨٠%، أما المحاصيل الصيفية، فلم تتأثر في هذا العام بصورة كبيرة، خاصةً القطن والذرة والأرز؛ لعدم تأثرها بالتغييرات المناخية التي حدثت في ربيع ٢٠١٨[١٩].

أما بالنسبة لموسم شتاء ٢٠١٩، فقد كان المناخ مناسبًا تمامًا لأعلى إنتاجية لمعظم المحاصيل، لكنه كان مناسبًا أيضًا لانتشار الكثير من الأمراض والآفات في التوقيت ذاته، ما تَسبَّب في استخدام مكثف وبكميات كبيرة للمبيدات. بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بنقص الإنتاجية نتيجة التغييرات المناخية، فإن جودة المنتج ومدى قدرته على تحمل النقل والتخزين تتأثر أيضا بنتائج التغييرات المناخية الحادة.

الخلاصة والاستنتاجات:

تعد قضية الأمن الغذائي أحد القضايا الرئيسة التي تواجه أغلب دول العالم لاسيما في الدول النامية، والتي تمثل أحد أبعاد الأمن القومي لاي دولة، واحد محاور استقرارها السياسي والاجتماعي، كما تتميز قضية الأمن الغذائي بتعدد الأبعاد التي تشملها؛ لما لها من أبعاد إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، بالإضافة إلى القدرات الإنتاجية، وكيفية استغلالها بما يحقق الكفاءة والكفاية الإنتاجية.

وقد توصلت الدراسة إلي حدوث تحسن طفيف في مؤشرات الأمن الغذائي على المستوي الفردي مع اتجاه معدلات التحسن نحو الانخفاض خلال السنوات (٢٠١٥-٢٠١٨)، حقق الإنتاج الزراعي معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من كل من الفواكه، والخضروات، والبيض، والنشويات وذلك في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) بينما اتسمت معدلات الاكتفاء الذاتي بالانخفاض المستمر من أبرز المحاصيل، أذا اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب التي تضم كل من القمح والشعير والذرة الشامي والرفيعة والأرز نحو الانخفاض لتصل إلى ٤٥,٦% في عام ٢٠١٨، مقابل من ٦٩% في عام ٢٠٠٠. حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٥٨,٧% إلى ٤٧,٢%، كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الذرة من ٦٠,٧% إلى ٣٤% خلال نفس الفترة، وتصبح الفجوة الغذائية من الذرة الذي يعد من أهم المحاصيل المستخدمة كعلف للإنتاج الحيواني نحو ٦٦%. كما انخفض معدل الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتية من ٦٩,٧% إلى ٢٩% وبفجوة قدرها ٧١%.

وبناء على هذه البيانات فان الاتجاه العام لمعدلات الاكتفاء الذاتي، تنذر بضعف إمكانية تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٣٠.

وقد تعددت التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية في ظل التهديدات التي باتت تظهر بعض النتائج كندرة المياه، وانخفاض جودة الأراضي الزراعية والتغييرات المناخية. وهو ما يتطلب الدفع قدماً نحو تنفيذ الخطط التي تسهم في تحقيق الأهداف المحددة. ويمكن تقسيم تلك التحديات **التي تواجه تحقيق التنمية الزراعية** وفقاً لا**ستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر عام** ٢٠٣٠ الى تحديات مؤسسية وتحديات اقتصادية وتحديات اجتماعية وتحديات بيئية كما يلي:

أولا: التحديات المؤسسية:

١- رفع كفاءة استخدام موارد مياه الري.
٢- زيادة فعالية مؤسسات البحث والارشاد.
٣- تدعيم الزراعة بمؤسسات فاعلة لصغار المزارعين.
٤- الاستفادة من التقدم في مجال المعلومات والاتصالات.

ثانياً: التحديات الاقتصادية:

١- التفتت الحيازي.
٢- ارتفاع معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي.
٣- التعدي على الأراضي الزراعية.
٤- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية لزيادة معدلات التصدير، وتشجيع وتحفيز الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية، والحد من معدلات استيراد السلع الغذائية الأساسية، وتطوير سياسات الائتمان الزراعي لتواكب التنمية في المرحلة الحالية.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية:

١- الحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن.
٢- النهوض بالريف المصري وتحسين مستوى معيشة السكان في الريف ومستوى الخدمات الصحية.
٣- خفض معدلات الفقر في الريف وخاصة للمرأة الريفية.

رابعاً: التحديات البيئية:

١- تهيئة القطاع الزراعي للموائمة مع التغيرات المناخية.
٢- الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية.
٣- تلوث وتجريف التربة وزيادة الملوحة في بعض المناطق.

٤- استخدامات الصرف الصحي الغير معالج في ري المحاصيل الزراعية.
٥- الاستخدام الغير مستدام للموارد المائية.
٦- تحسين نوعية الموارد المائية.
٧- الإسراع بمعدلات التحول لمسار الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة فى محور التنمية الزراعية.

التوصيات

وفقاً لنتائج الدراسة فإن تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، يتطلب السعي الحثيث نحو تطبيق الإصلاحات الإدارية والسياسية، وتوفير الاعتمادات المالية، وترشيد الموارد المائية وزيادة الرقعة الزراعية، وإصلاح التشريعات بما يضمن الحفاظ على الأراضي القديمة. ويمكن تحديد أبرز التوصيات كما يلي:

أ- **الاصلاحات المتعلقة بالنواحي الإدارية والإجرائية: من** خلال تحديد الهيئات والجهات المسئولة عن التراخيص المطلوبة لإقامة المشروعات الاستثمارية، وتسهيل إجراءاتها.

ب- **الاصلاحات الاقتصادية التي ترتبط بالمناخ الاستثماري في الدولة وأهمها:**

١- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية.
٢- المحددات الإنتاجية والتسويقية والتصديرية
٣- توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل بدرجة كبيرة مثل مشروعات استصلاح الأراضي.
٤- الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة.
٥- توفر البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر ويحتاج إليها في اتخاذ قراره الاستثماري.

ج- الإصلاحات المرتبطة بالقدرات الإنتاجية

١- دعم المشروعات المرتبطة بالتوسع الأفقي وتوفير الاعتمادات المالية للأسرع من تنفيذها.
٢- زيادة الاستفادة من التجارب والنتائج العلمية في مجالات الزراعة والتغذية.
٣- وضع استراتيجية قومية لتوفير موارد مائية تحقق الأمن المائي، والإسراع من عمليات تطوير عمليات النقل والتوزيع للمياه لتقليل الفاقد المائي.
٤- التحوط من خلال زيادة القدرات الإنتاجية للحبوب الغذائية الرئيسية.
٥- استنباط الأصناف المتحملة للحرارة ونقص المياه أحد جوانب إستراتيجيات التأقلم مع التغيرات المناخية.
٦- زيادة الاستثمارات في المشروعات الزراعية التي تستطيع التأقلم مع التغييرات المناخية كالصوب الزراعية، ومشروعات الزراعة الذكية.

المراجع

المراجع العربية

١) الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٥): تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نيويورك.
٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – نشرة الزمام والملكية الزراعية، ٢٠١٥.
٣) جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار (٢٠١٨): " تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري "، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن والعشرون – العدد الرابع

٤) خلود حسام حسنين (٢٠١٨):" التقييم الاقتصادي لبعض السياسات التنموية لتحقيق الأمن الغذائي للسكان وتقليل فجوة الفقر الغذائي في مصر " المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني.

٥) سحر البهائي (٢٠١٩):"تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر"، معهد التخطيط القومي.

٦) شحاتة عبد المقصود غنيم، عزام عبد اللطيف على السيد، واخرون (٢٠٢٠): " دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية ومؤشرات كفاءتها في مصر "، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثلاثون – العدد الثالث.

٧) محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى (٢٠٢٠): " تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري " مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد ٣ العدد ٥١.

٨) منال مشهور السيد على (٢٠١٨): "دراسة اقتصادية تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الزراعي المصري"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٨، العدد ٤.

٩) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٢٠): "تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم – تحويل النظم الغذائية من أجلّ أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة"، روما.

١٠) وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي للعام المالي (٢٠١٧/٢٠١٦) ديسمبر ٢٠١٧.

١١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٠٩)، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، القاهرة.

١٢) محمد عبد القادر عطا الله، محمود معوض السيد، ولاء على محمد (٢٠١٨): " دور السياسات الزراعية فى الحد من التعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي المصري"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٨، العدد ٤.

المراجع الأجنبية

13- Global hunger index website:
<Http://Www.Who.Int/Trade/Glossery/Story028/En> Accessed On 20/5/2021
<https://www.globalhungerindex.org/ranking.html> accessed 5-10-2021

14- EC-FAO (2004): Food Security Information for Action Programmer. "Food Security Concepts and Frameworks".

15- Edward Clay (2002).” Food Security: Concepts and Measurement”. FAO Expert Consultation on Trade and Food Security.

16- FAO (1996):"Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action". World Food Summit13-17 November. Rome

17- FAO (2003) "Trade Reform and Food Security. Conceptualizing the Linkages". Chapter 2.

18- FAO (2006):"Food Security". policy brief. Rome. issues (2)

19- website: <ftp://ftp.fao.org/es/esa/policybriefs/pb_02.pdf accessed on 4/5/2021>

20- Website :< https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/climate-change-in-egypt-came-at-a-faster-pace-than-expected/>

21- FAO (2003) "Trade Reform and Food Security, Conceptualizing the Linkages", Chapter 2, Page (27).

الملخص:

تحظى قضية الأمن الغذائي بالاهتمام العالمي والدولي، فقد بلغ عدد من يعانون من نقص التغذية نحو ٧٦٨ مليون انسان من سكان العالم وبما يمثل نحو ٩,٩% من في عام ٢٠٢٠. ولذا تسعى جميع الحكومات والمؤسسات الدولية إلى وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تُسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي خاصة مع تنامى التحديات المحتملة على الأمن الغذائي على مختلف دول العالم سواء المتقدم أو النامي.

وهدفت الدراسة إلى عرض مفهوم وابعاد الأمن الغذائي، وتطور حالة الأمن الغذائي على المستوى العالمي وفي مصر، وتحديد أبرز التحديات الحالية والمحتملة والتي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستهدفة وفقا لرؤية مصر عام ٢٠٣٠.

وتوصلت الدراسة الي حدوث تحسن طفيف في مؤشرات الأمن الغذائي برغم ان الأمن الغذائي يتحدد بشكل كبير على الواردات الغذائية نتيجة انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي خاصة لكل من القمح والأرز والذرة ومحاصيل الزيوت. وتعد أبرز التحديات التي تواجه خطة التنمية الزراعية وفقاً لرؤية مصر لعام ٢٠٣٠ هي محدودية المساحة المنزرعة، والمشكلات المرتبطة بها كالتجريف والبناء والتصحر والملوحة. بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالموارد المائية، والتغييرات المناخية، وتوصي الدراسة بضرورة الإسراع بتنفيذ الأهداف المحددة لخطة التنمية الزراعية وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة لزيادة الإنتاج الزراعي ودعم الصادرات الزراعية.

Food Security Challenges in Egypt According to Agricultural Development Sustainable 2030

Summary

The issue of food security meets global and international attention. as the number of undernourished people reached about 768 million people. representing about 9.9% of the world population in 2020. Therefore. all governments and international institutions seek to develop policies and take procedures to reducing food insecurity especially with the growing potential challenges to food security in various countries of the world.

The aim of this study is to present the concept and dimensions of food security in Egypt. and recognizable current and potential challenges that prevent the achievement of self-sufficiency of primary crops and the achievement of the targeted development goals in accordance with Egypt's 2030 vision.

The state of food security witness slightly improved in terms of nutrition indicators and food availability. but food security is mainly determined by food imports and the major challenges facing the agricultural development plan in accordance with Egypt's vision for the year 2030 are the limited cultivated area. and the associated problems such as erosion. construction. desertification and salinity. Egypt also faces challenges related to water resources. and climatic changes. The study recommends the need to accelerate the implementation of the specific objectives of the agricultural development plan and encourage public and private investments to increase agricultural production and support agricultural exports.

Key Words : Food Security, Food Gab, Water and Land Resources, Sustainable Development.